صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

نَشرَة التَّمْوِيل الْإِسْلَامِيّ بالدول الْعَرَبِيَّة

العدد الأول - يونيو 2021

المحتويات

كلمة مدير عام صندوق النقد العربي
2

قضايا تشريعية
تطبيق متطلبات بازل III بالبنوك المتوافقة مع الشريعة بالدول العربية
3

نافذة على الدول العربية
التوجهات الجديدة للصناعة المالية الإسلامية بالجزائر
6

عودة للأساسيات
علم المالية الإسلامية
7

بحوث ودراسات
آلية انتقال أثر السياسة النقدية في اقتصاد خال من الفائدة
8

الأنشطة والفعاليات
-التدريب وبناء القدرات
-الأخبار والفعاليات
10

كلمة مدير عام صندوق النقد العربي

تمثل مساهمة الدول العربية في قطاع التمويل الإسلامي أكثر من 55 بالمائة من حجم الصناعة على مستوى العالم. وتتبنى معظم الدول العربية أنظمة وتشريعات خاصة بالتمويل الإسلامي بأشكاله المختلفة: بنوك إسلامية، تأمين تكافلي، صكوك وأسواق مال إسلامية، وغيرها، وتُظهر اهتماماً متزايداً بهذا القطاع، كما صارت البنوك الإسلامية ذات أهمية نظامية فيما لا يقل عن سبع دول عربية (السودان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، والبحرين، والأردن). لهذه الأسباب، يعتبر التمويل الإسلامي جزءاً مهماً من القطاعات المالية للدول العربية، ولكون أحد الأهداف الاستراتيجية لصندوق النقد العربي (الهدف الثاني) يتمثل في "تطوير القطاع المالي بما يدعم دوره كقاطرة للنمو الاقتصادي"، فقد حوى هذا الهدف على محور كامل خاص بتطوير قطاع التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

في هذا الإطار، يأتي سعي صندوق النقد العربي لتتبع ومواكبة الإصلاحات الحاصلة في مجال التمويل الإسلامي بدولنا العربية، والعمل على تقديم كل أشكال الدعم والمشورة الفنية والتدريب وبناء القدرات وإجراء البحوث الهادفة في هذا المجال، مع الحرص على إبراز جهود الدول العربية كذلك، وتبادل التجارب والمعرفة فيما بينها بإتجاه تعزيز قطاع التمويل الإسلامي.

تأتي نشرة التمويل الإسلامي بالدول العربية ضمن جهود صندوق النقد العربي لإبراز تلك الجهود، وكذلك لتسليط الضوء على جهود الصندوق في تفعيل قطاع التمويل الإسلامي بالدول العربية.

تسعى النشرة للتعريف بقطاع التمويل الإسلامي وأساسياته ومبادئه، ومتابعة أهم الإصلاحات الاقتصادية بالدول العربية مما له علاقة بالتمويل الإسلامي، مثل تبني تشريعات وأنظمة خاصة بالتمويل الإسلامي، وتبني معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية أو معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وكذا إنشاء مؤسسات جديدة للرقابة والإشراف على القطاع، وهذا يشمل البنوك الإسلامية، وشركات التأمين التكافلي، والصكوك وأسواق رأس المال، والتشريعات والقوانين، والتقنيات المالية الحديثة. كما تنشر أخبار فعاليات وأنشطة صندوق النقد العربي في مجال التمويل الإسلامي (دورات تدريبية، دراسات وبحوث...)، وكذا احصاءات و بيانات التمويل الإسلامي بالدول العربية، وأخبار تطورات الصناعة المالية الإسلامية بالدول العربية، مع دراسات حالة لتجارب دول عربية رائدة.

ختاماً، أرجو أن تكون هذه النشرة منبراً يضاف إلى بقية المنشورات التي يصدرها صندوق النقد العربي خدمة لدولنا العربية لاسيما بإطار رؤيته 2040 في أن يكون الصندوق الشريك الأقرب للدول العربية.

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
مدير عام رئيس مجلس إدارة
صندوق النقد العربي

تطبـــيق متطلبـــات بـــازل III بـــالبنوك المتوافقـــة مع الشريعة في الدول العربية

في إطار سعي صندوق النقد العربي لإعداد إسهامات بحثية تتوافق مع أولويات دوله الأعضاء ودعم صناع السياسات، أصدر الصندوق دراسة بعنوان "**تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل III**". أشارت الدراسة إلى أن الدول العربية تعتبر أهم مراكز التمويل المصرفي المتوافق مع الشريعة على مستوى العالم، حيث تستحوذ على أكثر من نصف حجم الصناعة على مستوى العالم بحسب أحدث البيانات الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، كما تعتبر البنوك المتوافقة مع الشريعة ذات أهمية نظامية محلية في سبع دول عربية.

أوضحت الدراسة أن المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حرصت على مواكبة المستجدات الدولية المتعلقة بتبني متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازلIII) بما في ذلك تلك المتعلقة بكفاية رأس المال للبنوك المتوافقة مع الشريعة، وقام بعضها بإصدار و/أو تطبيق تلك المتطلبات. أشارت الدراسة إلى أن البنوك المتوافقة مع الشريعة تواجه بعض التحديات في الوفاء بمتطلبات رأس المال في إطار المتطلبات الجديدة لبازل III. تتباين تلك التحديات من دولة إلى أخرى غير أنها تشترك في بعض العناصر منها أن البنوك المتوافقة مع الشريعة تخضع لنفس التعليمات الرقابية التي تخضع لها البنوك التقليدية في عدد من الدول العربية مع وجود تحديات ترتبط بعدم كفاية الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة التي يمكن إدراجها ضمن مكونات رأس المال، إضافة إلى التحديات التي ترتبط بالتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

تبذل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهوداً حثيثة لتذليل التحديات التي تواجه البنوك المتوافقة مع الشريعة لاسيما تلك المرتبطة باحتساب مكونات رأس المال في إطار مقررات بازل III ومواءمة منتجاتها مع التعليمات الرقابية، والعمل على استكمال الأطر التنظيمية بما يُمكن من السماح بإصدار أدوات تلائم مقررات بازل III وتتوافق مع تعليمات الشرعية.

تحديات تطبيق متطلبات بازلIII بالبنوك المتوافقة مع الشريعة؟

تختلف البنوك المتوافقة مع الشريعة عن البنوك التقليدية اختلافاً جوهرياً بشكل خاص في جانب الخصوم. وتنقسم الأموال التي يستقطبها البنك الإسلامي إلى ثلاثة أقسام: ودائع جارية قائمة على عقد القرض، وودائع ادخارية، وودائع استثمارية. هذه الأخيرة نوعان: ودائع استثمارية مقيدة وأخرى غير مقيدة، يمكن أن تقوم على عقد المضاربة أو على عقد الوكالة. يؤدي هذا الاختلاف إلى ظهور تحديات تواجه البنوك المتوافقة مع الشريعة لحساب نسبة رأس المال.

كما تعتبر سوق النقد والأدوات المالية ذات السيولة العالية صعبة الاستخدام للبنوك المتوافقة مع الشريعة بسبب الضوابط الشرعية، وهو ما يجعل استيفاء متطلبات السيولة المقررة وفق متطلبات بازل III تحدياً آخر على قدر كبير من الأهمية.

من جانب آخر، أشارت الدراسة إلى سعي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى بذل جهود موازية لتمكين البنوك المتوافقة مع الشريعة من احتساب أنواع المخاطر الثلاثة الرئيسة: مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل. ومع أن معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية تتيح استخدام مجموعة متنوعة من المناهج الخاصة بكل نوع من أنواع المخاطر، إلا أن البنوك المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية تميل لإستخدام المناهج المعيارية وبدرجة أقل المناهج الأساسية، التي تعتبر أيسر الطرق الممكنة لقياس المخاطر، ولا شك أن ذلك يشكل تحدياً على المدى البعيد، إذ لا بد من تطوير قدرات هذه البنوك لاعتماد مناهج متقدمة لقياس المخاطر.

بينت الدراسة أن عدد محدود من المصارف المركزية العربية يقوم باحتساب فجوة الائتمان لغايات استخدام أداة هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية [Countercyclical Capital Buffer (CCyB)]. وقد كان لتطبيق هذا المتطلب دوراً مهماً في تقليل مستويات تأثر التمويل الممنوح من قبل البنوك المتوافقة مع الشريعة بالتقلبات في دورات الأعمال، وكما كشفته إحدى الدروس المستوحاة من الأزمة المالية العالمية 2008، وزادت أهميته بإطار الظروف الحالية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد.

من جهة أخرى، أشارت الدراسة إلى أنّ عدداً من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يواجه تحديات فيما يتعلق بالوفاء بمتطلب نسبة تغطية السيولة وفقاً لمتطلبات بازل III يتمثل أهمها في عدم توفر أصول عالية الجودة متوافقة مع الشريعة على غرار الصكوك وفق التعريف الوارد ضمن متطلبات بازل III. بهدف تجاوز التحديات السابق الإشارة إليها، قام عدد من المصارف المركزية بإصدار أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. من جانب آخر، بذلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالتعاون مع الجهات المعنية في عدد من الدول العربية مجهودات لتطوير سوق للأوراق المالية متوافقة مع الشريعة الاسلامية.

بالنسبة للدعامة الثانية لبازل III، أوضحت الدراسة أن البنوك المتوافقة مع الشريعة تتّبع نفس التعليمات الرقابية الخاصة بالبنوك التقليدية في هذا الصدد في عدد من الدول العربية. في حين اتجهت المصارف المركزية في بعض الدول العربية إلى إصدار تعليمات تراعي خصوصية البنوك المتوافقة مع الشريعة فيما يتعلق باختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية (Stress test)، فيما تعمل المصارف المركزية في باقي الدول على استكمال إصدار هذا الإطار، يتكامل مع ذلك وجود جهة رقابية مختصة بالرقابة على البنوك المتوافقة مع الشريعة في عدد من الدول العربية.

فيما يتعلق بالدعامة الثالثة لبازل III، تتبنى البنوك المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية معايير الإفصاح والشفافية في إطار الحوكمة الرشيدة التي تلائم أعمالها وأنشطتها وفقاً للتطورات المحيطة بها من خلال الالتزام بتقديم معلومات دقيقة وموثوقة ومحدّثة إلى المساهمين، وذلك وفقاً للمتطلبات الرقابية والتشريعية ضمن إطار عمل شفاف في ظل قيام عدد من المصارف المركزية العربية بإصدار الإطار الرقابي الخاص بانضباط السوق المنظم لعملية الإفصاح (الإفصاحات المالية وغير المالية والرقابية التي تتضمن كافة البيانات الهامة المتعلقة بها وبعملياتها المالية والأداء عموماً) التي في الغالب تعتمد نفس الإطار المطبق على البنوك التقليدية.

في ضوء ما سبق، خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات فيما يتعلق بتمكين البنوك المتوافقة مع الشريعة من الوفاء بمتطلبات بازل III فيما يلي:

- مواصلة الجهود الرقابية المبذولة لتمكين البنوك المتوافقة مع الشريعة من الالتزام بالمعايير المصرفية الدولية وتوفير التشريعات الملائمة لنمط الصيرفة المتوافقة مع الشريعة التي تتناسب مع طبيعة نشاطها لضمان وجود رقابة فعالة عليها من قبل السلطات الرقابية.
- تعزيز الكوادر البشرية وتأهيلها للإشراف على مختلف المخاطر، وتطوير قدراتهم في هذا المجال، ونشر ثقافة إدارة المخاطر السليمة على كافة المستويات والالتزام بأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية.

- تطوير أدوات وأنظمة قياس المخاطر وفقاً لطرق التقييم الداخلي، للاستفادة من مزايا هذه الطريقة.
- توحيد الجهود لضمان التزام البنوك المتوافقة مع الشريعة بصيغ مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) للوصول إلى صيغة موحدة لتطبيقها.
- ضرورة مواكبة التطورات وأفضل الممارسات الدولية خصوصاً الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
- وجود رقابة فعالة على مخاطر عدم الالتزام بقواعد الشريعة.
- مواصلة الجهود لتطوير أسواق الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة لتمكين تلك البنوك من الوفاء بمتطلبات السيولة وتوفير أدوات مالية تضمن الإدارة الكفؤة للسيولة في هذه البنوك من جهة، وتمكن المصارف المركزية من إدارة السياسة النقدية بفعالية أكبر لاسيما في الدول التي تتسم فيها هذه البنوك بأهمية نظامية من جهة أخرى.

للاطلاع على الدراسة كاملة، يمكن الوصول إليها من خلال الرابط التالي:
https://www.amf.org.ae/ar/study/study-application-banks-comply-sharia-requirements-basel-arab-countries

التوجهات الجديدة للصناعة المالية الإسلامية بالجزائر

تعود تجربة الجزائر في مجال التمويل الإسلامي إلى بداية التسعينات من القرن العشرين، إذ تأسس أول بنك إسلامي (بنك البركة) سنة 1990 ، وإلى غاية إنشاء بنك السلام الجزائر - ثاني بنك إسلامي بالجزائر- سنة 2008 لم تكن البنوك الإسلامية ذات شأن. ورغم عدم وجود إطار قانوني وتشريعي يمايز بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، إلا أن البنكين تمكنا من شق طريقهما لتجاوز الكثير من التحديات التي تواجههما وتحقيق نتائج جيدة مقارنة بالبنوك الخاصة الأخرى العاملة بالجزائر.

مع عراقة تلك التجربة، إلا أن صدور قانون ينظم العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر تأخر بعض الشيء، حيث لم يصدر قانون أو تنظيم خاص بالصيرفة الإسلامية إلى غاية نهاية عام 2018 ليصدر النظام (18-02) الخاص بالمالية التشاركية والذي لم يجد طريقه للتطبيق، ثم صدر النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الذي ألغى النظام (18-02)، ليمهد الطريق لتبني منتجات التمويل الإسلامي على اختلاف أنواعها سواء من خلال البنوك التقليدية (العامة والخاصة) التي يمكنها فتح نوافذ خاصة بهذا الغرض أو البنوك الإسلامية الموجودة أصلاً والتي كانت تشكيلة المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها محدودة مقارنة بما يمكن أن توفره المالية الإسلامية. لا تزال حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية المحلية في الجزائر محدودة لا تتجاوز نسبة 3%، غير أن المأمول من وضع الإطار القانوني للمالية الإسلامية أن يرفع حصة التمويل الإسلامية بشكل معتبر.

بالنسبة **لقطاع التأمين التكافلي**، فقد صدر المرسوم التنفيذي رقم (21-81) بتاريخ 23 فبراير 2021 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي.

وفقاً لهذا المرسوم، فإن التأمين التكافلي هو نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدي ينخرط فيه أشخاص طبيعيون أو معنويون يدعون بالمشاركين، حيث يشرع المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث مخاطر أو في نهاية مدة عقد التأمين التكافلي، بدفع مبلغ في شكل تبرع يسمى "مساهمة" وتسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يسمى "صندوق المشاركين" أو "حساب المشاركين" وتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

بصدور قانون البنوك التشاركية (2020) وقانون التأمين التكافلي (2021)، تكون البنية التشريعية الخاصة بالقطاع المالي الإسلامي بالجزائر قد حققت خطوات كبيرة، حيث يمثل القطاعان أهم عناصر القطاع المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وقد تأتي تباعاً قوانين لاحقة متعلقة بالصكوك والصناديق الإسلامية.

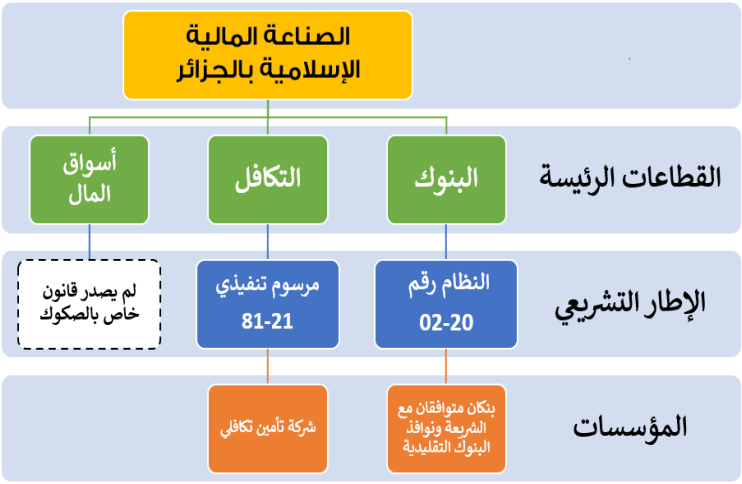

عودة للأساسيات

علم المالية الإسلامية

- د. عبد الكريم قندوز، اقتصادي أول.

عندما نبحث عن تعريف علم المالية (Finance)، فلن نتعب كثيراً في إيجاد عشرات التعريفات المختلفة التي تعكس فهماً دقيقاً لطبيعة هذا المجال وأهدافه، وهي تجتمع في غالبها على أنه فرع من علم الاقتصاد (*Economics*)يهتم بتخصيص الموارد المالية وإدارتها وطرق الاستحواذ والاستثمار ويتعامل مع الموضوعات ذات العلاقة بالنقود والأسواق المالية وغيرها. ورغم أن علم المالية كان مندمجاً في علم الاقتصاد، بحيث يصعب إلى يومنا هذا تمييز ما هو مالي بحت ضمن علم الاقتصاد، إلا أنه مع مرور الوقت وتراكم الخبرات والأفكار والنظريات في مجاله تكونت ملامح علم المالية وصار مستقلاً عن الاقتصاد، ومع ذلك مازال الاقتصاد يشكل عمود الأساس للعلوم المالية، حيث يؤثر كل من الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي على القرارات المالية والنتائج المالية على كل المستويات.

يتكون علم المالية من عدد من المجالات المتخصصة التي ظهرت نتيجة تباين أهداف الكيانات المختلفة (الدولة، قطاع الأعمال، الأفراد)، فنجد علم المالية الدولية (*International Finance*) يهتم بدراسة تدفق الأموال بين الدول وتطوير الأدوات اللازمة للتعامل مع التحديات التي تتعلق بإدارة تلك الأموال مثل ميزان المدفوعات وأسعار الصرف والفوائد والتضخم والضرائب والقيود على العملات التي تفرضها الدول...أما المالية العامة (*Public Finance*) فهي الإدارة المالية الحكومية، أي الإدارة المالية التي تتعلق بأموال الدولة وإيراداتها ونفقاتها والميزانية العامة للدولة والرقابة على أموال الدولة. أما مالية الشركات (*Corporate Finance*) فهي الإدارة المالية التي تتعلق بأموال الشركات والخطط المالية والرقابة المالية، وتضم مجموعة من الأدوات والطرق التي تمَّ تطويرها بغرض مساعدة إدارة المنشأة على تحديد مصادر التمويل المناسبة للإستثمار والمشروعات المربحة التي يمكن الدخول فيها، وتحليل الاستثمار (*Investment Analysis*)، وفيه يقوم محلل الاستثمار في الأسهم والأوراق المالية بدراسة الخصائص القانونية لهذه الأوراق واستخدام وسائل متخصصة تهدف إلى زيادة العائد من هذه الاستثمارات وتقليل المخاطر.وهذا النوع من التحليل لا يتطلب أن يكون المستثمر ذا صلة مباشرة بالمنشآت التي تمتلك هذه الأوراق المالية.

ومن مجالات المالية أيضا المالية الشخصية (*Personal Finance*) وهي الإدارة التي تهتم بإيرادات الأفراد وكيفية إنفاقها بما يحقق لهم أكبر قدر ممكن من الإشباع وطريقة استثمار رأس المال ومعالجة القضايا الأخرى مثل التقاعد والتأمين الصحي والتركة وغيره.

إذا انتقلنا إلى تعريف علم المالية الإسلامية، سنجد تحديات جمة في إيجاد تعريف متفق عليه، بل إنك لا تكاد تجد تعريفاً جامعاً لعلم المالية الإسلامية ولأهدافه، بل قد تبحث أحيانا في كتاب بعنوان (المالية الإسلامية) أو (التمويل الإسلامي) لكن لا تجد في طول الكتاب وعرضه تعريفاً واحداً لعلم المالية الإسلامية، وينقلك المؤلف من فقه المعاملات المالية إلى العقود المالية إلى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دونما أي توقف عند أهم ما يفترض أن يعرفه الكتاب، وهو تعريف مصطلح (المالية الإسلامية). والمتعمق في الكتابات المتعلقة بتعريف التمويل الإسلامي، يجد أن مصطلح (المالية الإسلامية) له معنيان. المعنى الواسع وهو تقديم ثروة عينية أو نقدية سواء كان قصد الممول الاسترباح أو كان قصده التبرع، مع الالتزام بالضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات المالية، ويمكن تعريفه أيضاً على أنه إعطاء المال (بمفهومه الشرعي) عن طريق عقود التمويل الإسلامي التي تشمل عقود التبرع وعقود الاستثمار. ويتضح مما سبق أن التمويل الإسلامي بمعناه الواسع يشمل التمويل الخيري بأنواعه والتمويل الربحي. أما المعنى الضيّق للمالية الإسلامية وهو نفسه ما يمكن التعبير عنه بعلم الإدارة المالية الإسلامية فهو فرع من علم الاقتصاد الإسلامي يهتم بدراسة أفضل الوسائل للحصول على الأموال اللازمة وأفضل الوسائل لاستخدام هذه الأموال لتحقيق أهداف المنظمة.

آلية انتقال أثر السياسة النقدية في اقتصاد خال من الفائدة

- د. عبد الكريم قندوز، اقتصادي أول.
- د. الوليد طلحة، اقتصادي.

لا يختلف اثنان حول كون النقود عصب الحياة الاقتصادية بسبب الوظائف التي تؤديها، بل إنه لا يتصور قيام اقتصاد دون وجود وسيلة لتبادل السلع والخدمات، كما تعتبر النقود من الدعائم الأساسية للتأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج بأنواعه والتضخم والدخل والنمو الاقتصادي. ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد، برزت مجموعة من النظريات التي سعت إلى فهم طريقة توظيف النقد في تحقيق الأهداف الاقتصادية، وذلك من خلال ما يعرف بالسياسة النقدية (Monetary policy)، والتي تنصرف نحو إدارة عرض النقد (Money supply) بمختلف مكوناته، حيث أن التقلبات في عرض النقد والطلب عليه تؤثر في الاستقرار الاقتصادي والنقدي لاسيما لجهة التضخم وفق ما تؤكد عليه المدرسة النقدية (جامعة شيكاغو). إن تأثير قنوات انتقال أثر السياسة النقدية على المتغيرات المستهدفة ما يزال محل خلاف، لذلك يتوقف نجاح عمل هذه السياسة على فهم آلية تأثيرها، والذي يعتبر محدداً أساسياً لتحقيق أهدافها، وبناء عليه لا بد من دراسة هذه القنوات من منظور إسلامي.

تهدف السياسة النقدية في أي نظام اقتصادي إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية الرئيسة أهمها الاستقرار النقدي، والمحافظة على مستوى عالٍ من العمالة، والعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فضلاً عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير التمويل اللازم لها. يعتبر المصرف المركزي (السلطة النقدية) المسؤول الرئيس عن تحقيق السياسة النقدية لتلك الأهداف، مستخدماً في ذلك عدة أدوات تتنوع بين الكمي والنوعي، كما أن قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي تعتبر عنصراً فاصلاً في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها، وتشمل تلك القنوات: أسعار الفائدة، توفر الائتمان، سعر الصرف، أسعار الأصول والتوقعات، وتتأثر كل تلك القنوات بأسعار الفائدة الرسمية. إذا انتقلنا بالتحليل إلى نظام مالي خال من الفائدة، فإن مجموعة من الأسئلة التي تبدو بحاجة إلى بيان، منها:

- ما أدوات السياسة النقدية الممكن استخدامها في ظل نظام اقتصادي خال من الفائدة؟
- باستبعاد سعر الفائدة، كيف يمكن أن ينتقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي؟

بناءً عليه، قامت دراسة **"آلية انتقال أثر السياسة النقدية في اقتصاد خال من الفائدة"** بتوضيح أهم معالم السياسة النقدية وأهم أدواتها الممكنة الاستخدام في إطار نظام مالي خال من الفائدة، وشرح آليات انتقال آثار تلك الأدوات إلى الاقتصاد الحقيقي. ونظراً لأن التجارب التطبيقية التي يمكن الاستناد عليها والتي طبقت سياسات نقدية تقوم على غير أسس سعر الفائدة قليلة جداً، فضلاً عن نقص البيانات، فقد اكتفت الدراسة بإجراء دراسة تطبيقية على النظام المصرفي السوداني، وهو نظام قائم برمته على أسس التمويل الإسلامي على الأقل خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة. فضلاً عن ريادته في مجال التمويل والصيرفة الإسلامية، وكذا اعتماد البنوك السودانية على صيغ التمويل الإسلامي في العمليات الاستثمارية.

ولأهمية قياس آلية انتقال آثار السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، سنقوم في دراستنا هذه بإجراء بعض التطبيقات القياسية في هذا الشأن من خلال قياس علاقة هوامش الربحية ونسب المشاركات كمتغيرات تابعة، ببعض المتغيرات المستقلة المهمة مثل معدلات التضخم كهدف رئيس لغالبية المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إضافة إلى حجم

الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص لقياس العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين هذه المتغيرات من خلال تطبيق منهجية السلاسل الزمنية.

تم التركيز في هذه الدراسة على صيغتين من صيغ التمويل الإسلامي هما صيغتي المرابحة والمشاركة باعتبارهما الأكثر استخداماً من قبل البنوك التجارية. بالنسبة لصيغة المرابحة، فهي صيغة تقوم على التجارة (بيع وشراء) يقوم فيها البنك بتوفير سلعة معينة معلومة الوصف والسعر للعميل طالب السلعة، حيث يشتريها البنك وبدوره يبيعها إلى العميل بسعر معلوم أعلى من سعر الشراء، لذلك سميت هذه الصيغة ببيع المرابحة، وهي إحدى البيوع الثلاث المعروفة (بيع التولية، وبيع الوضيعة، وبيع المرابحة). تعتبر الصيغة من أكثر الصيغ التمويلية شيوعاً واستخداماً لقابلية استخدامها في القطاعات المختلفة (زراعي صناعي خدمي) وعدم تقيدهما بقطاع دون الآخر مثل العديد من الصيغ التمويلية الأخرى التي لا يمكن استخدامها إلا في قطاع بعينه كبيع السلم على سبيل المثال.

من ناحية أخرى، تعتبر صيغة المشاركة إحدى صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الاستثمار لتحقيق الربح. وتشير كثير من أدبيات الفقه الإسلامي إلى أن المشاركة هي شراكة بين طرفين رب المال والعامل (البنك والعميل)، بحيث يكون نصيب كل من الشريكين جزءٌ شائع من الربح وليس نسبة إلى رأس المال، وهنا نقصد الربح الصافي المتحقق بعد تصفية العملية فعلياً، ويتم الاتفاق مقدما بين الطرفين على نسبة تقسيم صافي الربح او الخسارة بينهما لمنع الجهالة والغرر.

للتأثير على حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، يلجأ صانعو السياسات النقدية إلى استخدام الأدوات النقدية المعروفة مثل الاحتياطي النقدي القانوني، وسعر إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، إضافة إلى ذلك تقوم السطات النقدية بالتأثير على تكلفة التمويل المصرفي ممثلة في هوامش المرابحات ونسب المشاركات.

في هذا الصدد، يدخل المصرف المركزي كمنظم لعملية التمويل المصرفي من خلال تحديده لهوامش المرابحات ونسب المشاركات، ومن ثم تقوم البنوك التجارية بتوظيفها بما يتلاءم مع معدلات التضخم في الاقتصاد. بالنسبة لهوامش المرابحات من المتوقع أن تعكس العلاقة العكسية مع الطلب على التمويل المصرفي، بالتالي انخفاض حجم الائتمان الممنوح. أما نسب المشاركات من المحتمل أن تعكس علاقة طردية وعكسية من حجم التمويل الممنوح. تشير هذه النتائج إلى أن **استحداث مؤشر موحد يستوعب في طياته هوامش صيغ التمويل الإسلامي الأكثر استخداماً، يعتبر مهماً.**

تستطيع السلطات النقدية إدارة السياسة النقدية لتحقيق أهداف المصرف المركزي، بما يتوافق مع الأهداف الكلية للاقتصاد. على سبيل المثال، تخفيض تكلفة التمويل المصرفي في الغالب تساعد على تحفيز الأوضاع النقدية من خلال زيادة الطلب على التمويل المصرفي، مما يشجع البنوك التجارية على منح التمويل في حال تم تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني التي يحتفظ بها المصرف المركزي طرفه من ودائع البنوك التجارية.

للاطلاع على الدراسة كاملة، يمكن الوصول إليها من خلال الرابط التالي:
https://www.amf.org.ae/ar/study/mechanisms-transmission-impact-monetary-policy-zero-interest-economy

الأنشطة والفعاليات

التدريب وبناء القدرات

معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي

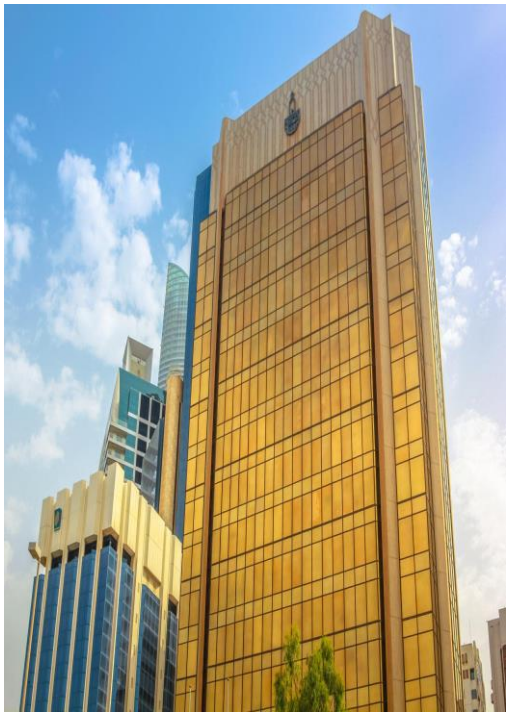

دأب صندوق النقد العربي منذ بدأ تقديم نشاط التدريب على تقديم دورات متخصصة في مجالات التمويل الإسلامي المختلفة. وخلال السنوات الأربعة الأخيرة، قدم الصندوق ما لا يقل عن 15 دورة تدريبية في قطاعات التمويل الإسلامي المختلفة، وكانت تلك الدورات موجهةً للعاملين بالمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وبعضها موجهاً للجهات الرقابية والإشرافية على قطاعات التأمين والتمويل الأصغر. يسعى الصندوق إلى أن يشرك المؤسسات الرائدة في قطاع التمويل الإسلامي وواضعي المعايير لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الدورات ومواكبة آخر المستجدات في عالم التمويل الاسلامي، وقد كان من الشركاء المقدمين لتلك الدورات كل من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والبنك الدولي. علاوة على ذلك، فقد سعى الصندوق إلى تأمين استمرارية أعماله في ظل جائحة فيروس كورونا واستطاع التحول إلى الدورات التدريبية وورش العمل الافتراضية لتنفيذ برنامج التدريبي كما هو مخطط قبل الجائحة.

وفيما يلي أهم الدورات التدريبية وموضوعاتها خلال آخر سنتين:

الدورة التدريبية	المؤسسة الشريكة	تاريخ
الرقابة والإشراف على قطاع التكافل	صندوق النقد العربي بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية	نوفمبر 2020
التمويل الأصغر الإسلامي	صندوق النقد العربي	فبراير 2021
التقنيات المالية ودورها في تطوير المنتجات المالية الإسلامية	معهد البنك الإسلامي للتنمية	فبراير 2021
كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية	صندوق النقد العربي	مايو 2021
إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية	صندوق النقد العربي	يوليو 2021
التأمين التكافلي	صندوق النقد العربي	ديسمبر 2021
الجوانب الشرعية والعملية للصكوك	معهد البنك الإسلامي للتنمية	ديسمبر 2021

صندوق النقد العربي يوقع مذكرة تفاهم مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)

تم يوم الأربعاء الموافق 6 يناير 2021، التوقيع على مذكرة التفاهم بين صندوق النقد العربي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (أيوفي)، بهدف بناء إطار شامل للتعاون بين المؤسستين على صعيد الشراكة في تقديم خدمات المشورة الفنية وبناء القدرات في المنطقة العربية في مجالات تعزيز الوعي بالمعايير التي لها صلة أو أثر على تنظيم مؤسسات المالية الإسلامية والإشراف عليها، الى جانب موضوعات أخرى ذات اهتمام مشترك بين المؤسستين.

وقع مذكرة التفاهم من جانب الصندوق **معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي**، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، فيما وقع من جانب الهيئة **السيد عمر مصطفى أنصاري**، الأمين العام لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. سيساعد التوقيع على المذكرة في تسهيل التعاون بين المؤسستين من أجل التنظيم المشترك للأنشطة الفنية المتعلقة بالمعايير الاحترازية والشرعية والمحاسبية وتلك الخاصة بالحوكمة، فضلاً عن زيادة الوعي بشأن القضايا الناشئة فى صناعة الخدمات المالية الإسلامية. يشمل التعاون تنظيم دورات تدريبية وورش عمل مشتركة لبناء القدرات الذي يمثل أولوية رئيسة للمؤسستين. كما أن هذا التعاون سيساهم في مشاركة المختصين فى مهام تقديم المساعدة الفنية، فضلاً عن تنظيم حوارات منسقة في مجالات الاهتمام المشترك تستهدف السلطات التنظيمية والرقابية فى الدول العربية.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي:

صندوق النقد العربي
معهد التدريب وبناء القدرات
شبكة المعرفة
أبو ظبي – ص.ب. 2818
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 0097126215000
E-Mail : Publication@amfad.org.ae
Web : www.amf.org.ae